

دور هيئات المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة (ANGEM ANSEJ-)

د. بن جيمة عمر ، أ. بن علي همد
جامعة طاهري همد بشار

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أساليب المرافقة والدعم وتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتبعها الدولة من أجل إنشاء وتفعيل هذه المؤسسات الحيوية حتى تساهم في بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، حيث توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرق إنتاج أقل تعقيدا وأكثر مرونة وملائمة ونكيفا مع النسيج الاقتصادي، كما أن مساهمتها الفعالة في التصدير وزيادة قدرات الابتكار ورفع معدلات التنمية تجعلها من أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي، كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المرافقة، المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات المرافقة ، ANGEM ، ANSEJ ،

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي منذ السنوات الأخيرة خاصة في العشريتين الأخيرتين، تحولات ناتجة عن ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة أدت بالعديد من الدول نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بقدرة التأقلم السريع مع التطورات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، كما تمتاز بالقدرة الفائقة على المزج بين النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل ولهذا فقد أصبح لهذا القطاع دور رائد في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول خاصة منها الدول المتقدمة، لكن في الجزائر لم يبرز الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا في الآونة الأخيرة ولهذا قامت الجزائر بالاهتمام بالفكر الجديد وهو الفكر المقاولاتي والذي له دور كبير في تقليص حجم البطالة وتوفير مناصب شغل وذلك بمساهمة الهيئات الداعمة من خلال الامتيازات والتحفيزات الممنوحة، وتفعيل هذا الفكر من أجل تحقيقه وتجسيده على أرض الواقع والذي أضفى يلعب دوراً هاماً في الاقتصاديات العالمية، وفي ظل العولمة التي مست جميع المجالات وخاصة الميدان الاقتصادي أصبح من الضروري على المؤسسات الجزائرية مسايرة هذا التطور في مجال المقاولاتية حتى تتمكن من ابتكار طرق جديدة لتسيير المؤسسات.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

"فما يمثل دور هيئات المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما مدى حاجة المقاولاتية إلى آليات الدعم والمساعدة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك بالاعتماد على أسلوب المقابلة مع مديري الهيئات وكذا الكتب والمجلات والدوريات المحكمة.

المحور الأول: عموميات ومفاهيم حول المقاوالاتية.

مفهوم المقاوالاتية: قبل التطرق إلى التعريف بالمقاوالاتية لابد من توضيح مفهوم المقاوالاتية فقد عرف "شومبيتر" المقاوالاتية (1950) بأنه: " ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة "التدمير الخلاق" في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة ،وبالتالي فإن المقاولين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ويرى (بلال خلف السكرانة) أن المقاوالاتية: " هو الذي يبتكر شيئاً ذا قيمة من لا شيء، والاستمرار فيأخذ الفرص المتعلقة بالموارد والالتزام بالرؤيا وكذلك أخذ عنصر المخاطرة".وعليه فالمقاوالاتية هو الشخص الذي لديه الإرادة و القدرة ،وبشكل مستقل - إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع ،بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية ،عن طريق المخاطرة ،ويتصف بالجرأة ،الثقة بالنفس ،المعارف التيسيرية ،والقدرة على الإبداع... وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلاد.

مفهوم المقاوالاتية: أصبح مفهوم المقاوالاتية شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاوالاتية، وبعد "بيتر دراثر" من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاوالاتية.. ويمكن تعريف المقاوالاتية بأنها: "حرية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة". كما يعرف (Beranger) وآخرون المقاوالاتية "Entrepreneuriat" المشتقة من "Entrepreneurship" والمركزة على إنشاء وتنمية أنشطة ،فالمقاوالاتية يمكن أن تعرف بطريقتين:

على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط . على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط و سيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

إذ نجد أن البروفيسور (Howard Stevenson) بجامعة (Harvard) يوضح أن: "المقاوالاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها". إن كلا من الأعمال الصغيرة و المقاوالاتية تملك أهمية معيارية للأداء الاقتصادي ومن المفيد رسم العلاقة الفارقة بينهما، لأن كل من الأعمال الصغيرة و المقاوالاتية تخدم مختلف الوظائف الاقتصادية وتؤمن فرصا مختلفة. وعموما فإن هناك ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين المقاوالاتية من جهة والأعمال الصغيرة من جهة أخرى، تتمثل في الآتي:

الإبداع: يركز نجاح المقاوالات على الإبداع، فقد يكون إبداع تكنولوجي مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع، أو سلسلة القيمة بين المنظمات المختلفة. أما المنظمات الصغيرة، فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة، وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئاً جديد أو لكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية.

إمكانية النمو: إن الاعتماد على حجم الأعمال دليل ضعيف على مقابلة الأعمال أملا؟ فالتعريف الحقيقي هو التوجه الذي يأخذه المشروع، فالمقاولات تملك علاقة قوية من إمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة و كذلك تركز على الإبداع، بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو.

ج. الأهداف الإستراتيجية: إن المشروع المقاولي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه يملك أهداف إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية -المبادرة- مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء. هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدلا لاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

روح المقاولاتية: والسؤال المطروح ماذا نعني بالروح المقاولاتية؟ الإجابة على السؤال نختصرها في إظهار أوجه الاختلاف بين مصطلحين غالبا ما يتم المزج بينهما في الاستعمال، وهما روح المؤسسة (L'esprit d'entreprise) وروح المقاول (l'esprit d'entreprendre). فكما يفرق المؤلفون بين المفهومين، حيث يعرفون روح المؤسسة بأنها: "مجموعة من المواقف العامة والابحائية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول".

مهارات المقاول: القدرة على التخطيط والتنظيم من خلال وضع الأهداف، والالتزام بالوقت وإدارته، ووضع برامج العمل وتنفيذها.

التخطيط المالي من حيث تحديد الموازنة، وضمان القروض، والاحتفاظ بالسجلات المالية وبيان الموارد المالية المختلفة. إدارة المخاطرة قبل الشروع في عملية الإنجاز وفي ظل الظروف القائمة، والقدرة على احتساب المخاطر وإدراكها ووعياها، والقدرة على مواجهتها؛

مهارات القيادة من أجل التأثير في الآخرين وتوجيههم وإثارة دافعيتهم للعمل والإنجاز؛
مهارات أخذ المبادرة والعمل والمثابرة وبذل الجهد، والعمل ضمن مقاييس الأداء العالي؛
القدرة على الاستماع والاتصالات للآخرين، وكذلك التحدث إليهم بأسلوب جذاب ومثير.

المحور الثاني: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هي تلك المؤسسات التي تتميز بانخفاض رأس مالها و قلة العدد الذي تستخدمه من العمال و صغر حجم مبيعاتها و قلة الطاقة اللازمة لتشغيلها، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة و اعتمادها على الخدمات المتوفرة محليا و على تصريف و تسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها و المناطق المجاورة لها.

قامت السلطات الرسمية في الجزائر بضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تعريف الاتحاد الأوروبي و ذلك من خلال القانون 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة حيث عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها: " المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا تتجاوز المجموع السنوي 100 مليون دينار. أما المؤسسة المتوسطة فهي: " المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 عاملا و تحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار، أو يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و 500 مليون دينار".

خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الخصائص و المزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة و تجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، و يمكن إبراز هذه الخصائص كالتالي:

الجمع بين الإدارة و الملكية: حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع و من ثم يتمتع بالاستقلال في الإدارة و قضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تتجاوز أربعة عشر ساعة يوميا.

صغر حجم رأس المال: نسبيا نظرا لصغر حجم المشروع مقارنة بالمشروعات الكبيرة ، و لأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه و لانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية، و الاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته.

تقديم السلع و الخدمات: التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي و المستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي و توسيع قاعدة الانتاج.

ارتفاع قدراتها على الابتكار: و ذلك لارتفاع قدرة اصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاته.

الامعان في التخصص: و الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج من جهة و من جهة أخرى ارتفاعه مستوى المهارات للعمالة المستغلة فيها.

تتطلب توافر إدارية ذات خبرة كبيرة: مما يقلل من كلفة التدريب و التأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات.

محدودية الانتشار الجغرافي: إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية.

نظام معلوماتي غير معقد: يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسة.

هيكل تنظيمي بسيط: يعتمد على مستوى إشراف محدود حتى أن وظيفة واحدة يمكن أن تكون مقام عدد من الوظائف.

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000، و ذلك بفعل تسهيل الاجراءات أمام نشأتها من جهة و تطور ثقافة المقاوله لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى.

المؤسسات الصغيرة (01): تطور المؤسسات الصغيرة 2001-2010

Source : Samia Ghaarbi , Les PME/ PMI En Algérie : état des lieux, laboratoire universitaire du littoral cote d'opale, France, mars 2011, p07

السنوات	المؤسسات التقليدية	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة
2001	64677	778	179893
2002	71523	778	189552
2003	79850	778	207949
2004	86732	778	225842
2005	96072	874	245842
2006	106222	739	269806
2007	116347	666	293946
2008	126887	625	392013
2009	162085	598	408155
2010	0	560	606737

فبالنظر للجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة عند نهاية سنة 2010 عرف تطورا ملحوظا قدر بزيادة انشاء 426.844 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2001 يقدر بـ 79.893 مؤسسة و العكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر بـ 218 مؤسسة خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة و ذلك نتيجة لعمليات الخصخصة للوحدات المتعثرة. أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل ارتفاع يفوق 64.677 مؤسسة خلال 2001 إلى 162.085 مؤسسة في نهاية عام 2010-2009.

المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
صعوبة الحصول على التمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبة في الحصول الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي و تشجيع وتخفيض الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية:
 غياب و نقص كبير في التمويل طويل الأجل، غياب الشفافية في تسير عملية منح القروض، محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عمليات الائتمان بسبب عدم الاستقلالية النسبية و غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض، مركزية منح القروض، إذ نلاحظ تركز أغلبية المعاملات في الجزائر العاصمة.

مشكلة نقص المعلومات: يمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد و السلع ومستلزمات الإنتاج و كذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين و القرارات الحكومية، كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل و غيرها...

صعوبة الاجراءات الإدارية و التنفيذية: يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ببعض العوائق. على الرغم من اصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار و حمايته و السعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين، و تقديم المزايا و التسهيلات و انشاء الاطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكب تحسين أداء الإدارة الجزائرية، و ما ينقص حاليا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم في تطوير ذلك النوع من المؤسسات (المشاريع الاستثمارية)، فالإشكال يبقى قائما في الجانب البشري على مستوى مراكز و مواقع التنفيذ، نتيجة الترتيب المعقدة و الذهنية التي لا تتماشى مع التطورات و المستجدات الحاصلة. و ما يميز الإدارة الجزائرية هو البيروقراطية و التعقيد في الاجراءات و إنجاز المعاملات و انعدام الحيوية، و غياب الشفافية، إلى جانب تفشي الرشوة في أوساطها، هذه العوامل كلها ساهمت في زيادة تكلفة الاستثمار و إضاعة الوقت و فشل العديد من المشاريع المحلية منها أو الأجنبية.

صعوبة الحصول على التكنولوجيا: شأنها في ذلك شأن المورد البشري و ذلك لقلة مواردها المالية من جهة و ضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى. و هو ما لا يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعبا المنال، حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات و الاختراعات الجديدة.

غياب سياسة تكوين اليد العاملة: تتمثل غياب سياسة تكوين العمال و المسيرين، و هاذ ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و هذا ينعكس سلبيا على انتاجية هذه المؤسسات، إضافة إلى نشوء مشاكل تسويقية، نتيجة عن نقص الكفاءة و القدرات التسويقية جراء نقص الخبرات و المؤهلات لدى العاملين.

المحور الثالث: إسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية بشار.
أولا: تعريف أهم الهيئات المرافقة و مهامها

02: تعريف عن أهم الهيئات و مهامها

من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرشيف الوكالات المذكورة ، 2015

الهيئات	التعريف	المهام
ANSEJ	هي هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الوزراء، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها فروع محوية و محلية.	- تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوو المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛ - تسير وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما من طرف الصندوق الوطني لتشغيل الشباب؛ - تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشار يعمل لاستفادة من القروض بمختلف الإعانات؛ - تقوم بمتابعة الاستثمارات التي أنجزها الشباب معا لحرص على احترام بنود دفاتر الشروط؛ - تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.
ANGEM	يستخدم مصطلح التمويل الأصغر للإشارة إلى تقديم الخدمات المالية ومنها التوفير و القروض و وسائل الدفع إلى الفئات منخفضة الدخل من السكان، مثلا الحرفيين و صغار التجار و المزارعين.	- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما؛ - دعم نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛ - منح سلف بدون فوائد؛ - إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنحهم؛

ثانيا: دراسة تحليلية لأهم الهيئات المرافقة

الوكالة الوطنية لدعم ونشغيل الشباب "ANSEJ"

في الجدول ادناه نجد نتائج تعبر عن نشاط الوكالة على المستوى الوطني، من خلال احصائيات منذ سنة 2009 إلى سنة 2014

التصنيف حسب نوع المؤسسة (04):

أرشف ANSEJ 2015.

أنواع المؤسسة	عدد المقبلين	النسبة %
فلاحية	04	0.26
صناعة تقليدية	14	0.93
شركة ذات الشخص الوحيد	12	0.80
مؤسسات شخصية فردية	1449	96.15
أعمال حرة	23	1.53
شركة ذات المسؤولية المحدودة	01	0.07
شركة التضامن	04	0.26
المجموع	1507	100

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات ذات النشاط الشخصي المنفرد أخذت حصة الأسد بما يقدر بـ 96.15% أما الباقي فقسم على باقي النشاطات وكانت أقل نسبة للشركة ذات المسؤولية المحدودة بـ 0.07%.

التصنيف حسب المستوى التعليمي (05):

أرشف ANSEJ 2015.

مستوى التعليم	العدد	النسبة %
غير معرف	13	0.86
ابتدائي	61	4.05
متوسط	906	60.12
ثانوي	382	25.35
تكوين	62	4.11
جامعي	83	5.51
المجموع	1507	100

حسب تحليلنا للجدول يتضح لنا أن الأشخاص المقبلين على الاقتراض من هذه الوكالة معظمهم من المستوى المتوسط حيث كانت نسبتهم 60.12% أما بالنسبة للمستوى الثانوي فكانت ثاني أكبر نسبة حيث تجاوزت 25% أما المستوى الجامعي فكانت نسبتها فقط 5.51% ثم يليها المستويان التكويني و الابتدائي بما تعدى نسبتها 4% وكان المستوى غير المعروف كأدنى نسبة حيث قدر بـ 0.86%.

البيانات المرفقة: (06) عدد المترشحين
أرشف ANSEJ 2015.

نوع النشاط	عدد المترشحين	النسبة %
فلاحي	10	0.66
بناءات و أعمال عمومية	39	2.59
مطاعم، فنادق، مقاهي	24	1.59
الري	12	0.80
صناعات الزراعية الغذائية، و ورق غذائي	35	2.32
صناعات مختلفة	07	0.46
صناعة الخشب، الفلين، الورق، المطبعة.	16	1.06
صناعة الصلب والحديد، وميكانيك، صناعة كهربائية	05	0.33
صناعة النسيج، ...، صناعة الحلوى	01	0.07
مواد البناء، صناعة خزفية، الزجاج	26	1.73
خدمات التجارية ليس المجتمع	502	33.31
خدمات غير سوقية مقدمة إلى الأسر	28	1.86
النقل ونقل المساعدة، الاتصالات، PTT	802	53.22
المجموع	1507	100

نلاحظ في هذا الجدول أن النسبة الأكبر كانت لقطاع النقل حيث قدرت بـ 53.22% ويليه قطاع الخدمات التجارية ليس المجتمع بنسبة 33.31% ثم الباقي من المئة قسمت بنسب ضئيلة على باقي القطاعات وكانت أقل نسبة لقطاع صناعة النسيج بـ 0.07%.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"

في الجدول الموالي نتائج لأهم نشاطات الوكالة على المستوى الوطني مجسدة في احصائيات منذ تاريخ انشاء الوكالة إلى غاية 30/06/2014:

النتائج العامة (07): عدد القروض الممنوحة من قبل بنك ANGEM في 2015.

النسبة (%)	العدد	جنس المستفيد
61,70	384 063	نساء
38,30	238 418	رجال
100%	622 481	المجموع

المقبلين من فئة الرجال ضئيلة لدرجة أنها تقريباً نصف من المقبلين من فئة النساء حيث كانت نسبة الرجال تقدر بما يفوق 30 % أما نسبة النساء تجاوزت 60%.

النتائج العامة (08): عدد القروض الممنوحة من قبل بنك ANGEM في 2015.

النسبة (%)	عدد القروض الممنوحة	قطاع الأنشطة
15,39	95 804	الزراعة
37,65	234 401	الصناعة الصغيرة
8,46	52 655	البناء والأشغال العمومية
20,88	129 960	الخدمات
17,44	108 550	الصناعة التقليدية
0,12	737	تجارة
0,06	374	الصيد البحري
100%	622 481	المجموع

بالنسبة للقروض الممنوحة حسب النشاط فنلاحظ من خلال الجدول ان حصة الصناعة الصغيرة هي أكبر نسبة و تفوق 37 % و تليها الخدمات بحوالي 21 % ثم الصناعة التقليدية بـ 17 % و بعدها الزراعة بـ 15 % و تليها الاشغال العمومية و البناء بحوالي 9 % اما التجارة و الصيد البحري حوالي 1 % من اجمالي القروض الممنوحة .
في هذا الجدول معظم الممولين من طرف الوكالة هم ذوي المستوى المتوسط بحوالي 50 و يليه تكوين 17 و يليه المستوى الابتدائي بحوالي 15 والثانوي بـ 12 ثم المستوى الجامعي بما يفوق 4 أما مستوى المتعلم كانت أقل نسبة مقارنة إلى 2 بالمائة

القرض الممنوحة حسب مستوى التعليم (09) **القرض الممنوحة حسب مستوى التعليم**
وثائق من أرشيف ANGEM 2015.

النسبة(%)	العدد	مستوى التعليم
17,22	107 194	تكوين
1,59	9 891	أمي
14,86	92 477	ابتدائي
50,14	312 131	متوسط
11,59	72 147	ثانوي
4,60	28 641	جامعي
100	622 481	المجموع

مختصر لأنماط التمويل (10) **مختصر لأنماط التمويل**
وثائق من أرشيف ANGEM 2015.

نسبة الفائدة	سلفة الوكالة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية	صنف المقاول	قيمة المشروع
-	%100	-	%0	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	لا تتجاوز 100.000 دج
-	%100	-	%0	كل الأصناف، (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	لا تتجاوز 250.000 دج
-	%29	%70	%1	- كل الأصناف	لا تتجاوز 1000.000 دج
-	%29	%70	%1	- كل الأصناف	

تتمثل أنماط القروض الممنوحة فيما يلي:

تمويل شراء المواد الأولية: قرض بقيمة 100.000 دج بدون فوائد والذي تصل قيمته الى 250 000 دج على مستوى ولايات الجنوب، موجه لشراء المادة الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 54 شهرا.
التمويل الثلاثي: قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000 دج من اجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات).

ثالثا: نتائج دراسة هيئتي (ANSEJ-ANGEM):

من خلال الإحصائيات التي قمنا بها والخاصة بنوع النشاط بالنسبة لمؤسسة ANGEM نلاحظ أن الميل الأكثر كان لقطاع مؤسسة ذات نشاط شخصي منفرد وذلك لئاء روح المسؤولية ونسيير العمل بكفاءة وجدارة وكانت أقل نسبة للشركة ذات المسؤولية المحدودة والسبب في ذلك ضعف جانب العمل الجامعي.

بالنسبة المستوى التعليمي الذي يمس المتعاملين مع مختلف الهيئات المذكورة نلاحظ أن المقبلين ذوي الشهادة الجامعية كانوا بنسبة قليلة وهذا يرجع إلى إقبالهم على مسابقات الشغل أما المتوسط فكان بنسبة أكبر عن بقية المستويات وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها بلوغ مستوى رصيد معين من الثقافة حيث يؤهلهم لبداية نشاط أما غير معرف فكان بنسبة ضئيلة وهذا يرجع لعدم المعرفة الكافية عن مستواه.

يتضح لنا حسب نوع النشاط أن مختلف المؤسسات تختلف نسبتها وهذا راجع لتفاوت قيمة الفائدة أو انعدامها ومبلغ القرض لكل هيئة دعم فبالنسبة للنشاط الخاص فنجد مرتفع في كل الهيئات لأن الأشخاص المقبلين على هذا النوع من النشاط يتفادوا في ذلك حتمية الخسارة بالإضافة إلى أهمية وضرورة هذا النوع من النشاط في الوقت الحالي أما النسيج كان بنسبة أقل وهذا للتطور التكنولوجي واختلاف العادات و التقاليد.

حسب تحليلنا نفسر أن نسبة النساء المقبلات لهيئة ANGEM أكبر من الرجال وهذا راجع إلى قلة قيمة القرض المقدم و المشروع الذي تسعى لإنشائه المرأة يكون لا يحتاج لمبلغ كبير كالحياطة وصنع الحلويات. إن مسار الحصول على القرض المصغر من طرف ANGEM يتبين لنا أنها منحت تسهيلات لتدعيم المستثمرين بإلغاء الفائدة وتقديم مبالغ مالية وكلما كان المبلغ لا يتجاوز 1000.000 دج فأن البنك يساهم في القرض بما نسميه بالقرض الثلاثي.

الخلاصة: إن الدور الهام الذي يلعبه الفكر المقاوالاتي ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل في المساهمة الكبيرة التي يقدمها في مجال التشغيل وزيادة حجم الانتاج الوطني وفي مجال التوازن الخارجي. وحاولنا في هذه الدراسة إبراز ما مدى أهمية المرافقة المقاوالاتية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ومن خلال التطرق إلى إسهامات هيئات الدعم و المرافقة يتبين لنا ما مدى الأهمية التي أصبح يحضى بها أسلوب المرافقة، حيث أثبتت قدرتها و كفاءتها في مساعدة و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.. وما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

تقدم هيئات المرافقة كل الاستثمارات التي يطلبها الشباب وكل المساعدات لإتمام مشاريعهم. ترافق الشباب أثناء دراسة مشاريع إعداد ملف الاستثمار.

تقدم كل المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية التي منشأها المساعدة فيخلق مؤسسات وتنمية نشاطها. تساهم وسائل وهيئات المرافق المقاوالاتية بدور مهم في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تتخذ المرافقة عدة أشكال وأنواع تهدف كلها إلى التخفيف من حدة المخاطر التي تصادف المقاولين.

إن آليات الدعم و المرافقة المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالرغم من مساهمتها الفعالة في إنشاء وتفعيل هذه المؤسسات ، إلا أنها لاتزال بحاجة إلى تفعيلها وتطويرها إلى مستويات أعلى.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم **الاقتراحات والتوصيات** التالية:

القيام بأيام دراسية علمية تستهدف الشباب لشرح آلية الاستفادة من المشاريع المصغرة .
عقد شركات بين هيئات الدعم والمراقبة والجامعات ومراكز البحث من أجل تأصيل الفكر المقاولاتي بين الشباب.
تدريب و تأهيل أصحاب المشاريع قبل البدء في مشاريعهم من أجل زيادة كفاءتهم.

المراجع

, Edition l'Harmattan, Paris, P:13 "L'entrepreneuriat : approche théorique" Michel Hernandez, 2001 ,

- بلال خلف السكارنة ، "الريادة وإدارة المنظمات الأعمال" ، دار المسيرة ، عان ، 2007 ، ص 18.
- العربي تيقوي ، " دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية " ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص العمل 6-8 أفريل 2010 ، جامعة محمد خيضر بيسكرة ، الجزائر ، ص 9.
- , le 8ème congrès international "les compétences entrepreneuriales" Eric Michael Laviolette et Christophe Loue, Francophone (Cife PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse : Haute école de gestion Frigour, 25-27 Octobre 2006, p4.
- خزري توفيق وحسين بن الطاهر ، الملتقى: "واقع وثفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" ، مداخلة باسم: "المقاوله خيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - المسارات والمحددات -" ، سنة 2013 ، ص 5.
- صندرة صياني سيرورة إنشاء المؤسسة "ساليب المرافقة" ، دار المقاولية ، قسنطينة ، السنة 2008-2009 ، ص 6، 7.
- خزري توفيق وحسين بن الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.
- سلاي منيرة ، "التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر- بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة- " ، مداخلة قدمت في ملتقى بعنوان استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر في 2012 ، ص 2-3.
- القانون التوجيهي لتزقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18 / 01 المؤرخ في 12/12/2001 .
- لبيد "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، 2007 ، ص 84 - 85.
- , économie et management, "Management des Savoirs et Stratégies d'innovation dans les PME Algériennes" Houcinerahim, N° 03 mars 2004, p 235.
- نابلي البرنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة ، الطبعة الأولى ، للنشر والتوزيع ، عان ، 2005 ، ص 37 .
- ناجي ، "أفاق الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مجلة الآلة ، المجتمع ، قسنطينة 02 2004 .
- عماري عمار ، "خلاصة" بعض الملاحظات عن واقع الإدارة العمومية في الجزائر و سبل اصلاحها للاندماج ايجابيا في الحرية العالمية" ، الطبعة الأولى: أهمية التعليم في بناء الأداء في الاقتصاد الأوراسي (2003) ، ص 2.
- بابا "مقومات تأهيل المؤسسات الغيرة والمتوسطة وموالاتها في الجزائر" ، الطبعة الأولى ، تأهيل المؤسسات الصغيرة في الوطن العربي يومي 17 و 18 أفريل 2006.